ملك ما زاد عليه والذي يظهر لي في توجيه هذا الكلام انه
في الاصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية حذف
كثير وتغيير حصل الاشكال بسببه وتوجيهه ذلك ان يكون
هذا الكلام في اللفظ اوفي التقدير جوابا لمستخبر قال
املك فلان دينارا او درهما فيخبر قال فلان يملك دينارا
فقيل في الجواب فلان لا يملك درهما ثم استانف كلاما آخر
وذلك في تقديره وجهان الاول ان يقال اخبرتك بهذا
زيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه زيادة
عن دينار واخبرت بملك له ثم حذفت جملة اخبرتك
بهذا وبقي معمولها وهو فضلا كما قالوا الآن بتقدير
كان ذلك ثم حذفوا الجملتين وانتصبا
من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور عن وجار دينار
وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من زيد والاصل منه
في عين زيد ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجار
العين وهو في ودخلت من على العين وانشا ان
يقدر فضلا انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء
الدينار عنه ومعنى ذلك ان يكون حال هذا المذكور
في النفي معروفة عند الناس والغفلة انما ينفي عنه
في العادة ملك الاشياء الحقيرة لا ملك الاموال
الكثيرة فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود
فاضل عن وقوع نفي الدينار اي الكثرة وفضلا على
التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان
اللذان ذكرهما الناربي لكن توجيه الاعرابين مخالف
لما ذكروه وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا لانه انما

ينتفي

بانتفي تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهت لا على ما
وجهوا ولعل من لم يتفوا نسه بتجوزات العرب في
كلامها يتدرج فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل
اذا لم يكن الا الاسنة مركب

فلا رأي للمحتاج الا ركوبها

وقد بينت في التوجيه الاول ان مثل هذا الحذف والتجوز
واقع في كلامهم قال ابو الفتح قال لي ابو علي من عرف
الفن ومن جهل استوحش واما قوله الاعراب
لغة البيان ونحوه فيتبادر الى الذهن فيه اوجه الاول
وهو اقربها تبادرا ان يكون على نزع الخافض والاصل
الاعراب في اللغة البيان وفي هذا الوجه نظر من
وجهين الاول ان اسقاط الخافض من هذا ونحوه
ليس بقياس واستعمال مثل هذا التركيب مستمر في
كلام العلماء والثاني انهم قد التزموا في هذه الالفاظ
التذكير ولو كانت على اسقاط الخافض لوجب على
تعريفها الذي كان عند وجود الخافض كما بنى التعريف
في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا والاصل تمرون
على الديار او بالديار وقد يزاد على هذين الوجهين
وجهان احدهما ان الاول انه ليس في الكلام ما يتعلق به
هذا الخافض الرابع ان سقوط الخافض لا يقتضي
النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان
العامل الذي كان الجار متعلقا به لما زال من اللفظ
ظهر اثره فزوال ما كان يعارضه فاذا لم يكن في الكلام
ما يقتضي النصب من فعل وشبهه لم يجز النصب
ومن هنا كان خطأ قول الكوفيين في ما زيد قائما

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)